مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

العلاقات الأوروبية-المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي

2011 -2015

أ. سايل سعيد ، جامعة الجزائر 3

العلاقات الأوروبية-المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي

2011 -2015

أ. سايل سعيد

الملخص:

مع نهاية عام 2010،وبداية عام 2011،عرفت المنطقة المتوسطية انطلاق مجموعة من التحولات السياسية الجديدة التي اصطُلح عليها فيما بعد تسمية "أحداث الربيع العربي"،هذه الأخيرة التي عرفت شرارتها الأولى من تونس،وقد كان للعوامل السياسية،الاقتصادية والاجتماعية المتردية دور أساسي في انفجارها،غير أنّه وبسبب الأهمية الجيوسياسية،الاقتصادية والمصلحية لمنطقة جنوب المتوسط في خارطة مصالح الاتحاد الأوروبي وبلدانه،سارع هذا الأخير في التدخل بهذه التحولات وعمل على التأثير عليها لما يخدم مآربه وذلك بطرق مختلفة (عسكرية،سياسية،اقتصادية،...) مما أدّى لظهور مجموعة من النتائج التي خدمت الطرف الأوروبي وأدّت لتكريس المزيد من التبعية الجنوب متوسطية اتجاه أوروبا في ميادين مختلفة وعلى رأسها السياسية،الأمنية،المالية،الاقتصادية والتجارية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاوروبية–المتوسطية، التحولات السياسة، 2011–2015.

Résumé:

L'Europe incrédule et favorable aux régimes arabes et méditerranéens en place ne pouvait s'imaginer que le soulèvement en Tunisie à la fin de l'année 2010 ainsi devenu, malgré elle, l'épicentre d'un véritable tremblement de terre, l'onde de choc s'est vite propagée (en Egypte, en Libye, Syrie,…) avec partout des motivations identiques en matière de liberté, de dignité et de justice sociale.

L'Europe s'est vite trouver concernée par ces nouvelles mutations politiques dans le monde arabe et sud méditerranéen, à cause de multiples raisons (proximité géographique , etc.…) alors, elle s'est vite rendu compte de l'obligation de jouer un rôle essentiel dans ces soulèvements ,pour des raisons politiques, économiques et géopolitiques qui sont liées aux buts européens de récupérer ces soulèvements afin de les exploiter pour bâtir des nouvelles relations euro-méditerranéennes basées sur la continuité de la dominance politique , géopolitique ,économique et militaire de l'Europe dans le basin méditerranéen au détriment des pays arabes et sud méditerranéens et pour cela, les européens ont usé plusieurs outils militaires ; comme leur intervention musclée en Libye en mars 2011,politiques comme la baptisassion de nouvelles initiatives telle que la nouvelle politique européenne de voisinage à partir de 2012.

Mots clés: : L'Europe, Méditerranéens, 2011-2015.

مقدمة:

بعد خروج بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط من الهيمنة الاستعمارية الأوروبية المباشرة ،طوّر الطرف الأوروبي سياسة جديدة لعلاقاته مع دول جنوب المتوسط الحديثة الاستقلال،سياسة تقوم على أساس الخروج من مفهوم الحرب والاستعمار المباشر،لمفهوم أكثر ليونة وتحضر،ولكن بأبعاد وأهداف وخلفيات ثابتة تكرّس تواصل الاستغلال،نهب الثروات،السيطرة على الأسواق والتحكم في القرار السياسي لهذه الدول،وهو ما يتجسد في مفهوم التعاون الذي دعت إليه الكتلة الأوروبية عبر ربط دول جنوب المتوسط في المرحلة الأولى باتفاقيات اقتصادية تقوم على تعهد الطرف الأوروبي بمرافقة هذه الدول في سعيها نحو تحقيق النهضة الاقتصادية والتطورية والرقي الاجتماعي الذي تسعى إليه من خلال تقديم الدعم المالي (قروض،منح،...) وغير ذلك وهو ما تكرس في ظل المعاهدات التفاضلية لسنوات الستينيات وسبعينيات القرن العشرين،ثم السياسة المتوسطية الشاملة والتي امتدت بين عامي 1972 و1988 وبعدها السياسة المتوسطية المتجددة لأوروبا اتجاه دول جنوب المتوسط ،وذلك في الفترة الممتدة بين سنتي 1988 و1995 ، غير أنه ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت مجموعة من العوامل الإقليمية والعالمية (الهجرة السرية،التهديدات الإرهابية،التنافس الدولي على حوض المتوسط،...) والتي جعلت الاتحاد الأوروبي،يطلق مبادرة الشراكة الأوروبية-المتوسطية (مسار برشلونة) سنة 1995،إضافة لمبادرات أخرى موالية كسياسة الجوار الأوروبية (2004) ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط (2008) والتي تقوم جميعها على مفهوم الشمولية في التعاون الأوروبي مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وبالتالي عدم الاقتصار فقط على الميدان الاقتصادي والتجاري.

غير أنه وعلى الرغم من كثرة وتعدد مبادرات ومشاريع التعاون والشراكة بين ضفتي المتوسط إلا أنّ معظم الباحثين في هذا الشأن يتفقون على أنّ حصيلة هذا التعاون خدمت أكثر مصالح الطرف الأوروبي المبادر بها على حساب مصالح الأطراف الجنوب متوسطية من حيث أنّ المضامين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك المشاريع كالاستثمار المكثف والنوعي لأوروبا في دول جنوب المتوسط ،فتح الأسواق الأوروبية على سلع دول جنوب المتوسط ،نقل التكنولوجيا الصناعية لها ،المساعدة على تقليص معدلات البطالة فيها ،محاربة الفقر،تشجيع الأنظمة السياسية الجنوب متوسطية على تكريس الحكم الديمقراطي ،حقوق الإنسان،الحكم الراشد،محاربة الفساد،ظلت في معظمها مجرد طموحات لم تجد طريقها نحو التجسيد.

وبالتالي فإنّ ضعف المردود التنموي للعلاقات الأوروبية – المتوسطية على بلدان جنوب المتوسط (إفلاس العديد من الصناعات الجنوب متوسطية بسبب المنافسة الأوروبية،استغلال الإمكانات البشرية مع ضعف مردودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأوروبا في هذه الدول،...) قد ساعد إضافة لعوامل داخلية أخرى على تعميق أزمات البطالة و الفقر والحرمان في بلدان جنوب المتوسط،إضافة لسياسة غض البصر المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي ودوله بخصوص الطابع التسلطي والشمولي لبعض الأنظمة السياسية الجنوب متوسطية وهذا على الرغم من تأكيد عديد المبادرات التعاونية بين الضفتين والمؤطرة للعلاقات الأوروبية-المتوسطية على ضرورة دعم الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وغير ذلك في دول جنوب المتوسط، مما أدى لوصول الأوضاع العامة لدى المجتمعات العربية بشكل عام والجنوب متوسطية بشكل خاص لمرحلة التفسخ والانحلال والذي مثّل ضغطا انفجر في نهاية المطاف على شكل احتجاجات وانتفاضات شعبية واجتماعية للمطالبة بتغيير الأوضاع القائمة في جميع المجالات خاصة منها السياسية، وهو ما حدث انطلاقا من سنة 2011 ،مما قاد لظهور موجة جديدة من التحولات

السياسية في معظم دول جنوب المتوسط تباينت مستوياتها بين التغيير الجذري للأنظمة السياسية الحاكمة كحالة تونس،مصر وليبيا وبين الشروع في إحداث "إصلاحات" سياسية واجتماعية في البعض الآخر منها على غرار المغرب،الأردن و الجزائر.

إلا أنّ العديد من المتتبعين أخذوا يتساءلون عن الموقف الأوروبي من هذه التحولات ودورها فيها، حيث أنه و بعد أن ظلت أوروبا و لعقود من الزمن تتجاهل الخصوصيات غير الديمقراطية لهذه الأنظمة على حساب حقوق شعوب دول جنوب المتوسط، لم تتوان في تبني سياسة التدخّل في هذه التطورات السياسية الجديدة بدول جنوب المتوسط (بعد أن ترددت في البداية لمراقبة تطوّر الأحداث) آخذتا في استغلال هذه الأوضاع وذلك للمشاركة في رسم معالم هذه التحولات السياسية الجديدة بما يحقق لها تواصل نفوذها الدائم في بلدان جنوب حوض المتوسط.

وبناءا على هذا الطرح وتأسيسا عليه،نتساءل جدلا ونقول،ما هو الوضع الذي آلت إليه العلاقات الأوروبية-المتوسطية بعد التحولات السياسية الجديدة الحاصلة ببلدان العالم العربي و الضفة الجنوبية للمتوسط انطلاقا من سنة 2011 ؟.

- أولاً: مفهوم التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط :

تشير التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي و الضفة الجنوبية للمتوسط ، لحركة الاحتجاجات و المظاهرات السلمية ،التي انطلقت في بعض البلدان العربية (خاصة منها البلدان العربية المطلة على حوض المتوسط) وذلك انطلاقا من أواخر عام 2010 و بداية عام 2011، والتي سرعان ما تحوّل البعض منها لانتفاضات ومواجهات وُظّف فيها العنف والسلاح،بعد تأثرها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي نجحت (أي هذه العوامل) في جرّ البعض من هذه الحركات الاحتجاجية لدخول مرحلة العسكرة ،قصد محاولة إخمادها والقضاء عليها بتوظيف العنف العسكري والأمني من طرف بعض الحكومات العربية والجنوب متوسطية وعلى رأسها ليبيا القذافي التي وإن قامت على أساس نظام سياسي واقتصادي واجتماعي استثنائي في المنطقة الجنوب متوسطية والمغاربية إذا ما قورنت مع بلدان أخرى مجاورة لها كتونس ومصر (من حيث الغنى النفطي،وارتفاع المستوى المعيشي للسكان،...)،إلا ّ أنّ ذلك لم يمنع الشعب هناك من الثورة بدوره للمطالبة بالحقوق السياسية ، ناهيك عن محاولات أجنبية لاسترجاع (Récupération) هذه الأحداث وتحريفها عن أهدافها الأصلية،وذلك لتحقيق مصالحها الجيوسياسية والجيواقتصادية المختلفة[1].

وقد أدّت هذه الأحداث لدخول بعض بلدان العالم العربي (خاصة منها البلدان العربية الجنوب متوسطية) مرحلة من التحولات السياسية والتي حقّقت ولغاية كتابة هذه الأسطر، انهيار أربع أنظمة حكم سياسية،ثلاث منها جنوب متوسطية (تونس،مصر وليبيا)،إضافة لليمن (في منطقة الخليج العربي)،ناهيك عن اضطرار البعض الآخر من الحكومات العربية والجنوب متوسطية لاعتماد مجموعة من "الإصلاحات" السياسية،الاقتصادية و الاجتماعية وذلك تحت وقع الضغط الجماهيري عليها[2].

- ثانيا: الدور الأوروبي في التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط:

[1] محمد نور الدين أفاية،«القوى الاجتماعية للثورة»**المستقبل العربي**،عدد 398،بيروت:أفريل 2012،ص 36.

[2] Ayoub EL FASSI, «La transition Démocratique, conception à revisiter : le cas du Maroc», **Revue marocain de sciences politiques**, N° 01, hiver 2011, pp23-24.

في الأصل فإنّ الغرب عامة والاتحاد الأوروبي ودوله خاصة لم يكونوا مع تغيير الأنظمة السياسية الحاكمة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط أو إحداث إصلاحات جذرية وفعلية فيها تقود حتميا لإنتاج أنظمة ديمقراطية تقوم على مبادئ المشروعية الشعبية،وحكم الحق والقانون (دول القانون)،وذلك لأنّ جوهر موقفها الفعلي يتمثّل في الحفاظ على الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه البلدان والتي تضمن (كما سبق إبراز ذلك) المصالح الأوروبية حتى لو كان ذلك على حساب مصالح شعوب بلدان جنوب المتوسط،إذ أنّ أوروبا تعلم أنّ ميلاد أنظمة سياسية ديمقراطية في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط لن يطيل بقاء الأمن القومي للبلدان العربية والجنوب متوسطية طويلا تحت السيطرة الغربية و الأوروبية[3] (شراء أسلحة مفروضة عليها بمئات الملايير من الدولارات دون تحديد العدو الفعلي لها،فتح أسواقها للسلع الأوروبية دون قيد أو شرط،حراسة الشواطئ الأوروبية ومنع الهجرة السرية الجنوب متوسطية إليها،...)،كما أنّ هذه الشعوب العربية والجنوب متوسطية لن تسمح لحكوماتها الديمقراطية باستمرار بيع مواردها الطبيعية من محروقات وغيرها للغرب عامة وأوروبا خصوصا بالأسعار الحالية والتي لا تزال حتى مع ارتفاعها في بعض الأحيان تمثّل أسعار السبعينات من القرن العشرين، بعد أخذ التضخم المستشري في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط في عين الاعتبار[4].

ولكن إذا كان الطرف الأوروبي ، قد وجد في الأنظمة السياسية الحاكمة في البلدان العربية والجنوب متوسطية لمرحلة ما قبل العام2011،خير ضامن لمصالحه الحيوية في هذه الأقطار،كيف نفسّر إذن ما بدا أنّه تغيّر في موقفه من هذه الأنظمة "لصالح"مطالب الجماهير "الديمقراطية" في هذه البلدان بعد أن توسعت موجة الحِراكات الجماهيرية في هذه الأقطار من حيث التعداد والنطاق (النطاق الجغرافي)؟.

إنّ اتخاذ أوروبا لموقف "المؤيِّد" لمطالب التحوّل الديمقراطي الشعبية في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط بعد أن ظلت ساكتة ثم محايدة في الأيّام الأولى من انطلاق موجة الحِراكات الجماهيرية في تونس وقبل توسعها لمصر وليبيا وغيرها[5]،لا يعدوا أن يكون إستراتيجية أوروبية أو تكتيك مدروس بعناية مغزاه أنّه وعندما بدأت موجة التحولات السياسية الجديدة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط في الانتشار السريع، سعى الطرف الأوروبي لإقناع الأنظمة السياسية الحاكمة في الأقطار العربية والجنوب متوسطية التي انطلق منها الحِراك (تونس،مصر،...) لإحداث "إصلاحات صورية" تُهدئ الجماهير وتُخمد تحركاتهم،غير أنّه وعندما رأت (أي أوروبا)،بأن جملة التدابير السياسية،الاقتصادية والاجتماعية العاجلة التي تبنتها البعض من تلك الحكومات (في تونس ، مصر،...) كإلغاء حالات الطوارئ،رفع الأجور وغير ذلك،لم تُقنع تلك الجماهير،استنتجت (أوروبا)،أنّ تلك الأنظمة قد باتت مرفوضة كلية من طرف شعوبها للمستوى الذي جعل هذه الأخيرة لا تقبل حتى بقاء رموزها في السلطة،ما دفع أوروبا لرسم إستراتيجية جديدة للتكيّف مع هذه الأوضاع الجديدة وذلك بالشكل الذي يسمح لها (لأوروبا) بالحفاظ على نفس المصالح،النفوذ والمكتسبات التي كانت الحكومات السابقة في بلدان العالم العبي وجنوب المتوسط تكفلها لها،وهذا تكريسا لسياسة أوروبية واقعية قائمة على المبدأ القائل بأنه وفي العلاقات الدولية ليس هنالك أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون ولكن هنالك مصالح دائمة[6].

---

[3] خير الدين حسيب،«حول الربيع العربي:الدروس المستفادة»،**المستقبل العربي**،عدد 382، أفريل 2012 ،ص ص 125- 126.

[4] مرجع سابق، ص 126.

[5] شريف عابدين، « الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية»، **دراسات شرق أوسطية**، عدد50، 2012، ص09.

[6] مرجع سابق، ص 11.

وهكذا أخذ الطرف الأوروبي في تكييف موقفه مع المستجدات السياسية الجديدة الحاصلة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط وذلك عبر إعلانه "شكليا" تأييد الحِراكات الجماهيرية في هذه البلدان ومطالبها السياسية،الاقتصادية والاجتماعية،بل أكثر من ذلك أخذ في التدخل وبطرق مباشرة وغير مباشرة في هذه التحولات سعيا منه في المشاركة في رسم وتصميم وهندسة خارطة سياسية جديدة في هذه الأقطار،بالشكل الذي يؤدي للحفاظ على مصالحه وتواصل تأثيره التقليدي هناك ،وذلك من خلال محاولة السيطرة على تلك الأحداث والتحولات واسترجاعها (Récupération)،والاستثمار فيها واستغلالها وإعادة توجيهها لما يخدم الحسابات الجيو- سياسية ، الجيو- استراتيجية و الجيو – اقتصادية لأوروبا في هذه البلدان.ومن أجل تحقيق هذه الغايات باشر الاتحاد الأوروبي وبلدانه في لعب أدوار مختلفة في التحولات السياسية الجديدة الحاصلة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط ،نشير لأهمها فيما يأتي:

1.الدور السياسي والعسكري:

ففيما يتعلق بالدور السياسي لأوروبا في التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط انطلاقا من عام 2011،فيمكن إبرازه ،من خلال التطرق لطريقة تعامل الطرف لأوروبي وعلى وجه الخصوص فرنسا التي تحتفظ بالهيمنة على منطقة المغرب العربي في خارطة تقاسم النفوذ بين القوى الأوروبية حول بلدان جنوب حوض المتوسط مع هذه التحولات في تونس على سبيل المثال لا الحصر،حيث أنّه و أمام ما جرى بالساحة التونسية في بداية الحِراك الجماهيري هناك (انطلاقا من 17 ديسمبر 2010)، وجد فرنسا ومن خلالها أوروبا نفسها أمام إشكالية كبرى تتمثّل بالموقف الحاسم والنهائي الذي يجب تبنيه اتجاه هذه الأحداث، و ذلك بين الاستمرار في التعامل مع نظام زين العابدين بن علي مع ما قد يترتب عن ذلك الموقف من أضرار على المصالح الفرنسية والأوروبية في حال نجاح الجماهير بإسقاط نظام بن علي وبين "مساندة" الحِراك الجماهيري وما قد يترتب عن ذلك أيضا من أضرار على المنافع الفرنسية والأوروبية في تونس في حال فشلت هذه الجماهير في تغيير النظام السياسي الحاكم هناك قبل 14 جانفي 2011.[7]

و قد استمر هذا الترقب للأوضاع في تونس لغاية تاريخ 14جانفي 2011 والذي تصادف مع فرار الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي من تونس نحو منفاه في المملكة العربية السعودية،وهو التطوّر الحاسم الذي جعل فرنسا والإتحاد الأوروبي يتأقلمون مع الظروف السياسية الجديدة التي أخذت تُرسم معالمها في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط انطلاقا من تونس.[8]

وعلى هذا الأساس،اجتمع وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي في "بروكسيل" البلجيكية وذلك أسبوعين فقط من تاريخ خلع الجماهير التونسية للرئيس زين العابدين بن علي وفي نهاية اجتماعهم أعلنوا في بيان مشترك أنّ الاتحاد الأوروبي «*يشيد برغبة التونسيين في إقامة نظام ديمقراطي مستقر ودولة قانون وتعددية سياسية في كنف الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية*»[9].وقد لخّصت هذه الجملة انتقال في الموقف الفرنسي- الأوروبي لجهة الاستعداد للتعامل مع المستجدات السياسية التي فرضت نفسها في تونس وهذا للحفاظ على مكاسب ونفوذ هذه الأطراف هناك، وبالتالي تم فرنسيا وبالتالي أوروبيا قلب صفحة نظام زين العابدين بن علي الذي لم يعد يساوي شيئا في المعادلة

[7] خليل سامي أيّوب،**موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**،(15/12/2014)،ص05،في:
http://www.ahiwar.org.unknown.html

[7] مرجع سابق، ص 06.

[8] مرجع سابق، ص 06.

[9] مرجع سابق، ص 07.

الجيو- سياسية والجيو – اقتصادية الأوروبية.و بناءا على هذه الرؤية الفرنسية - الأوروبية الجديدة استمرت ردود مختلف هيئات الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية،...) في نفس الاتجاه.

أما في فترة المرحلة الانتقالية والتي امتدت لتاريخ الإعلان الرسمي عن نتائج الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية التونسية بتاريخ 21 ديسمبر2014،فقد ظهر الدور السياسي الذي لعبه الاتحاد الأوروبي ودوله في محاولة المشاركة في رسم معالم المرحلة الانتقالية بتونس من خلال الخطوات التالية:[10]

- المشاركة في مراقبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي،حيث قامت المفوضية الأوروبية بنشر مراقبِين لها في تونس قبل،أثناء وبعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي هناك.

- قيام المفوضية الأوروبية في تاريخ أكتوبر 2012،وذلك عقب قمة بلدان الخمسة + خمسة والتي التقى خلالها رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك "مانويل باروزو" برؤساء دول وحكومات البلدان المغاربية الخمسة،بتعيين ممثّل خاص للاتحاد الأوروبي في بلدان جنوب المتوسط (والذي يشمل تونس بدورها) والذي شكّل بدوره هذا الممثّل لجان عمل من مستويات عليا في تونس وبقية بلدان جنوب المتوسط والتي كُلّفت بالتواصل مع السلطات التونسية المؤقتة والمجتمع المدني التونسي وبقية بلدان جنوب المتوسط ومراقبة التحولات الجديدة هناك عن كثب.

- زيادة الدعم المالي المخصّص لما يسمى أوروبيا بـ"الصندوق الأوروبي لدعم الديمقراطية " والذي تمّ استحداثه بعد عام 2011 والذي من أهدافه المعلنة "مساعدة" الحَركات السياسية والمدنية على تحقيق النمو السياسي وكذا مرافقة عمل منظمات المجتمع المدني في الميدان.

- تكثيف الزيارات الرسمية للوفود الأوروبية المختلفة (من الاتحاد الأوروبي كمؤسسة و من حكومات دوله)،ففي تاريخ 14 مارس 2012 قامت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بزيارة رسمية لتونس،أين اقترحت على الحكومة المؤقتة هناك "مساعدة" ألمانيا لتونس في إعداد الدستور التونسي الدائم خاصة منه في الشق المرتبط بقضايا المجتمع المدني ،البرامج التربوية وغيرها وهو الاقتراح الذي تحفظ عليه المجتمع السياسي والمدني التونسي (الأحزاب السياسية،جمعيات المجتمع المدني،...) واعتبروه محاولة للتدخل في الشأن الداخلي للبلاد،دون أن ننسى الزيارة التاريخية للرئيس الفرنسي الجديد "فرانسوا هولاند" لتونس أين ألقى خطابا في "المجلس الوطني التأسيسي" كأوّل رئيس فرنسي يزور تونس بعد عهد زين العابدين بن علي.

أمّا بخصوص الدور العسكري لأوروبا في التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط فقد ظهر جليا في الحالة الليبية. فبالنظر لامتدادها الجغرافي الواسع، وشريطها الساحلي الرابط بين بلدان المغرب العربي من جهة ،وبين بلدان المشرق العربي من جهة أخرى،وبكونها همزة وصل بين ثلاث قارات هي أفريقيا،آسيا وأوروبا،وبالنظر لقربها من الأسواق التجارية الدولية الهامة و بالنظر لجودة ونوعية نفطها،فإن ليبيا تتمتّع بقيمة جيوسياسية وجيواستراتيجية قلّ نظيرها،وهو ما يفسّر التنافس الحاد الجاري بين الشركات الكبرى في العالم (بما فيها الأوروبية) من أجل

[10]Aymeric CHAUPRADE, «Réponse de l'UE au printemps arabe : état des lieux deux ans après», **Questions d'Europe**, N°02, février 2013, pp07-10.

الظفر بحصص من موارد ليبيا الطاقوية وكذا حصص من طلباتها التسلحيّة[11].

وبالتالي،فإنّه من المستغرب اتخاذ كلن من روسيا الفدرالية والصين موقف الحياد،عند التصويت في مجلس الأمن الدولي على القرار رقم 1973 والقاضي بفرض "منطقة حظر للطيران" على القوات الليبية الحكومية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مارس 2011،وذلك لأنّه وفي العلاقات الدولية تظل المصلحة المحرّك الأساسي لمواقف الدول وسلوكاتها فيما بينها،ففي مملكة البحرين مثلا،ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ساكتة على مطالب الجماهير هناك طيلة عامي 2011 و2012 والمطالبة بالإصلاحات السياسية الديمقراطية،وذلك لأنّها (أي الولايات المتحدة الأمريكية) تحوز على قاعدة عسكرية لها في البحرين.

و كما سبق شرح ذلك، فإنّ السلطة السياسية القائمة في ليبيا قبل شهر أكتوبر 2011 (تاريخ قتل العقيد الليبي السابق معمّر القذافي)، كانت تتقاسم خصائص سياسية كثيرة مع السلطة السياسية القائمة في كوريا الشمالية،فالإضافة لسيطرة شخص "القائد" (معمّر القذافي) على عملية صنع واتخاذ القرار العام،فإنّ ليبيا تفتقر تماما لأيّة حياة سياسية أو جمعوية،بالنظر لمنع تأسيس الأحزاب السياسية،الجمعيات والنقابات العمّالية والتي نجد في مكانها ما كان يُسمى قبل أكتوبر 2011 في ليبيا "بالمؤتمرات الشعبية" والتي كانت تخضع لتسيير تشوبه الكثير من الفوضى[12].

والوضعية نفسها نجدها في القطاع الاقتصادي،الذي وبالرغم من الإمكانيات الاقتصادية الطبيعية (ثروات النفط والغاز....) والمالية (عائدات النفط) والتي كان من المفترض أن تجعل من ليبيا أحد " النمور الاقتصادية" في أفريقيا وتضرب مثلا في بناء اقتصاد صاعد،نوعي وخالق للثروة،نجد بدلا من ذلك سيطرة نظام اقتصادي إقطاعي حوّل ليبيا لملكية عائلية خاصة يستفيد منها حصرا أفراد عائلة القذافي والمقربين منهم وذلك دون حسيب ولا رقيب.

وعليه مثّل هذا الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي عوامل ساخنة لانفجار اجتماعي وجماهيري وشيك،انطلق بالتزامن مع الحِراكيْن الشعبيين اللذين شهدتما كلن من تونس ومصر واللذين لعبا دور المحفّز للشعب الليبي والذي أطلق بدوره حِراكا جماهيريا مطالبا برحيل السلطة السياسية القائمة بزعامة العقيد الليبي آنذاك "معمّر القذافي".إلاّ أنّ ليبيا لم تكن لا بتونس ولا بمصر واللتان وعلى الرغم من عنف أجهزة الأمن ضد المتظاهرين،إلا أنّه لم يبلغ مستوى العنف الذي بلغه في ليبيا أين وصل فيها هذا الأخير لدرجة العقاب الجماعي لمعارضي السلطة السياسية الحاكمة هناك[13].

هذا الوضع، منح حجّة (ALIBI) للقوى الغربية وعلى رأسها فرنسا الساركوزية وذلك لتغيير موقفها اتجاه السلطة السياسية الحاكمة بزعامة القذافي في تلك الفترة،والتي تصالحت معها (أي فرنسا) في إطار السياسة الخارجية الجديدة التي تبنتها ليبيا القذافي بدءا من عام 2003 بعدما قام هذا الأخير بقبول جميع الشروط الاقتصادية والأمنية المفروضة عليه (دفع تعويضات مالية لضحايا الطائرة الأمريكية التي سقطت فوق لوكربي والطائرة الفرنسية التي سقطت فوق التشاد،التخلي عن البرنامج النووي العسكري،عقد صفقات طاقوية وتسلحية ضخمة مع بلدان أوروبية وغربية مختلفة وعلى رأسها فرنسا ...) وهذا لعدّة اعتبارات نذكر منها رغبة الأطراف الأوروبية (فرنسا،...) والغربية في استغلال

[11] Bichara KHADER, «Libye : le contre paradigme d'une révolution heureuse», **Alternatives sud,** N°19, 2012, p70.
[12] Ibid, p72.

[13] Bichara KHADER, **Le printemps arabe : un premier bilan**, Paris, syllepse, 2012, p95.

فرصة ردّ الفعل العنيف للسلطة السياسية الليبية اتجاه الجماهير لتبرير تغيير موقفها من السلطة القائمة آنذاك في ليبيا وذلك لتحقيق أغراض مصلحية أخرى وعلى رأسها وضع اليد مباشرة على الثروات الطاقوية الهائلة هناك وعدم الاكتفاء فقط بالصفقات التي توافق عليها أوّلا السلطة السياسية الليبية بزعامة "القذافي". (بدليل أنّه وبعد سقوط حكم القذافي تسربت وثائق سريّة تشير لحصول فرنسا الساركوزية على مشاريع نفطية تصل لأكثر من 35% من احتياطيات ليبيا من النفط) ناهيك عن مبررات أخرى منها المتعلقة بتخوّف الأوروبيين من إمكانية تغيّر موازين القوى الجيوسياسية .الجيوستراتيجية والاقتصادية لغير صالحهم بليبيا في مرحلة ما بعد القذافي إذا لم يتدخلوا للمشاركة في إسقاطه بدل ترك الساحة لقوى أخرى قد تستغل الوضع لإرساء أقدامها في ليبيا بعد القذافي .وبالتالي إضعاف النفوذ الأوروبي هناك،وهو ما جعلهم يقررون التخلي عن "القذافي" واستغلال الحِراك الجماهيري ضدّه والطريقة العنيفة التي اتبعها ضدّ الجماهير للتدخّل في ليبيا،والمساهمة في وضع ترتيبات ما بعد نظام القذافي السياسي،لضمان تواصل نفوذها مستقبلا هناك وبالتالي تحقيق المقولة القائلة بأنّ الطغاة هم من يجلبون الغزاة.

وهكذا،وأمام تصاعد الأحداث في ليبيا وانتشار الحِراك الجماهيري الرافض لحكم العقيد الليبي آنذاك "معمر القذافي".ومع تواصل هذا الأخير في اعتماد طريقة القمع العسكري الشديد للمتظاهرين .أخذت البلدان الأوروبية بزعامة فرنسا في مراجعة سياساتها اتجاهه .إذ أنّه وحتى أشد البلدان الأوروبية تعاملا معه سابقا،كفرنسا،انقلبت عليه وقادت عملية إقناع الرأي العام الأوروبي والدولي فيما بعد لإطلاق العملية العسكرية التدخلية في ليبيا بعد تبني مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 1973 والذي هندسته فرنسا والقاضي بفرض "منطقة حظر للطيران"(No Fly Zone) فوق الأجواء الليبية وهو القرار الذي حوّلته البلدان المتدخلة (بقيادة فرنسا) والتي تحركت تحت مظلة حلف الناتو لتدخل عسكري مباشر باسم "مبدأ حماية حقوق الإنسان"[14].

ومع بداية شهر مارس 2011، أخذ الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا بإطلاق نداء دولي فحواه،أنّ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 (والذي تم تبنيه بتاريخ 26 فيفري 2011)،والقاضي بفرض عقوبات سياسية،دبلوماسية ،مالية و اقتصادية على أعضاء النظام السياسي الليبي وأفراد أسرهم لم يعد يجدي نفعا في وقف تستمر فيه القوات الحكومية الليبية في مساعيها "دحر" الاحتجاجات" الشعبية المعارضة لنظام "معمر القذافي" في ليبيا،وأنّه وبناءا على هذا الوضع يجب التوجه من جديد لمجلس الأمن الدولي بغية استصدار قرار جديد تحت الفصل السابع يقضي بفرض "منطقة حظر للطيران" على الإقليم الجوي والبحري الليبي وذلك لعرقلة الطيران الحربي الحكومي من قصف المعارضة[15].

ولتحقيق هذه الغاية،احتاجت فرنسا للتحرّك على مستويين إثنين لحشد الدعم لمقترحها قبل التوجه لمجلس الأمن الدولي،المستوى الأوروبي،أين دعى كلن من الرئيس الفرنسي في تلك الفترة " نيكولا ساركوزي" ورئيس الوزراء البريطاني "دافيد كاميرون" في رسالة مشتركة وجّهاها بتاريخ 10 مارس 2011 لرئيس المجلس الأوروبي "هيرمان فان رومبوي".أين عبّرا فيها عن دعمهما لمّا أسمياه "جهود" المجلس الوطني الانتقالي الليبي (CNT) والموجود مقره في مدينة "بنغازي" شرق ليبيا في سبيل التحضير لحكومة ليبية تمثيلية ومسئولة،بل وذهب الرئيس الفرنسي آنذاك "نيكولا ساركوزي" أبعد من هذا المستوى عندما أعلن في نفس

[14] خير الدين حسيب، «الربيع العربي:نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل»، **المستقبل العربي**، عدد 39 ،أفريل 2012،ص64.
[15] مرجع سابق، ص 11.

التاريخ اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي بصفته ممثّل شرعي للدولة و للشعب الليبيين[16].

وفي اليوم الموالي،أي وبتاريخ 11 مارس 2011،قام الرئيس الفرنسي آنذاك "نيكولا ساركوزي" وبدعم من بريطانيا بتقديم طلب مساندة سياسية ودبلوماسية من الاتحاد الأوروبي وذلك لدعم جهودها (جهود فرنسا) الرامية لفرض "منطقة حظر جوي للطيران" على ليبيا عبر مجلس الأمن الدولي.

أمّا على المستوى الثاني،فقد تكفّلت به مسئولة السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية آنذاك "كاثرين آشتون"،والتي التقت في زيارة لها لمصر بداية شهر مارس مع أمين عام الجامعة العربية في تلك الفترة "عمرو موسى"،هذه الزيارة التي تمت بهدف تنسيق المواقف الداعمة "لفرض منطقة حظر جوي للطيران" على ليبيا بين ثلاث أطراف أساسية هي مجلس التعاون الخليجي والذي بادر في تاريخ 08 مارس 2011 لدعوة الجامعة العربية لمساندة فكرة "الحظر الجوي" على ليبيا وكلّ هذا برعاية وتخطيط فرنسي وبريطاني مسبق الغاية منه الحصول على غطاء شرعي من الجامعة العربية تتوجه به نحو مجلس الأمن الدولي،وهو ما حصل،إذ أنّه وبعد يوم واحد فقط من دعوة فرنسا وبريطانيا الاتحاد الأوروبي لدعم المبادرة الفرنسية لفرض "منطقة حظر جوي للطيران" على ليبيا بتاريخ 11 مارس 2011،قامت الجامعة العربية في اليوم الموالي (أي في 12 مارس 2011)،بدعوة مجلس الأمن الدولي لفرض "منطقة الحظر الجوي" بدعوة "حماية" المدنيين من أعمال العنف التي تمارسها قوات الجيش التابعة لحكومة معمّر القذافي[17].

وهكذا وفي تاريخ 17 مارس 2011، أقرّ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 والمتضمن فرض "حظر للطيران" على ليبيا وذلك بموافقة 10 دول من أصل 15 دولة عضو في مجلس الأمن، بينما قامت كلن من ألمانيا، البرازيل، الصين، الهند وروسيا الفدرالية بالامتناع عن التصويت[18].

وفي تاريخ 19 مارس 2011 قام تحالف دولي مشكل من 19 دولة معظمها من الاتحاد الأوروبي بتنفيذ أولى الغارات الجوية العسكرية على ليبيا بقيادة فرنسا التي بادرت للبدء بالغارات الجوية في عملية عسكرية أطلقت عليها إسم : "الأرمطون" (Harmattan)،وذلك قبل أن يتم تحويل هذه العمليات في الأيام الموالية لقيادة حلف الناتو والذي واصل العمليات هناك حتى العشرين من أكتوبر 2011،تاريخ مقتل العقيد الليبي معمر القذافي.

ب. الدور الاقتصادي والاجتماعي:

والذي يمكن استعراضه فيما يلي:

- سياسة الجوار الأوروبية الجديدة (PEV Renouvelée): والتي تقوم على مبدأ "المفاضلة والتمييز" أو مبدأ "المزيد من أجل المزيد"،و الذي يسمح حسب الطرف الأوروبي بزيادة "دعمه" المالي المخصّص لبلدان الجوار الأوروبي التي انضمت لسياسة الجوار الأوروبية الجديدة (PEV Renouvelée)،حسب مدى "إلتزام" كلّ دولة بالمضامين السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية (الإصلاحات السياسية،الإصلاحات الإدارية،الانفتاح الاقتصادي ،خلق مناصب الشغل،...) التي تتضمنها خطة العمل (Plan D'Action) الخاصة بها في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة،بمعنى كلّما "إلتزمت" دولة جنوب متوسطية معيّنة بتنفيذ المضامين السياسية،الاقتصادية والاجتماعية لخطة العمل الخاصة

[16] Julian FLOGATHIER, «L'intervention militaire en Libye et ses implications sur l'Europe de la défense», **Questions d'Europe**, N°09, septembre 2012, p17-19.
[17] Ibid, p20.

بها،كلّما تلقت مزيدا من "الدعم" المالي من طرف الاتحاد الأوروبي والعكس صحيح[19].

وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة،قام الاتحاد الأوروبي برصد غلاف مالي إضافي قدره 01 مليار يورو للفترة الزمنية الممتدة بين 2011 إلى 2013،إضافة لزيادة معدّل قروض "البنك الأوروبي للاستثمار"(BEI)،الموجهة لبلدان الجوار الأوروبي (بما فيها بلدان جنوب المتوسط) وذلك بحوالي 1.15 مليار يورو.أمّا في إطار الفترة المتراوحة بين 2014 و2020 فقد رصد الاتحاد الأوروبي غلاف مالي قدره 18 مليار يورو مخصّصة "لتطبيق" برامج سياسة الجوار الأوروبية الجديدة في هذه الفترة[20].وذلك في إطار ما يسمى "بالآلية الأوروبية للجوار(ENI)،وكذا "آلية تسهيل الاستثمار(ENP)،والتي تمزج بين القروض والمنح لتمويل الاستثمارات في البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي وذلك في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة،إضافة "لتعزيز" دور المجتمع المدني في مختلف الدول المنخرطة في هذه السياسة عبر تخصيص غلاف مالي قدره 22 مليون يورو لتمويل المنظمات غير الحكومية (ONG) والجمعيات النشطة في بلدان الجوار الأوروبي ،في الفترة الممتدة بين 2011 و2013[21].

- برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل "ربيع" (Spring Program): وتتركز المبادرات التي يدعمها برنامج "الربيع" (Spring) والذي تمّ استحداثه بعد عام 2011،على سياستين جديدتين للاتحاد الأوروبي اتجاه بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط (نظريا على الأقل) ويتعلق الأمر "بدعم التغيير السياسي" من جهة في بلدان ما يسمى بالربيع العربي وذلك بتحقيق نتائج ملموسة في مجال حقوق الإنسان،الحريات السياسية،حق التجمهر،حرية التعبير وسيادة القانون وكذا "دعم" النمو الشامل والمستدام والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى وذلك عبر المساعدة في توفير إطار تنظيمي أفضل للأعمال الاقتصادية في البلدان الجنوب متوسطية التي تعرف تحولات سياسية جديدة (ما يُعرف بالربيع العربي)،زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطية،تحسين المستوى المعيشي للسكان والرفع من نسب النمو الاقتصادي في هذه البلدان عبر تعزيز الاستثمارات[22].

وقد خصّص الاتحاد الأوروبي غلاف مالي قدره 350 مليون يورو للفترة الممتدة بين 2011 و2012 ضمن هذا برنامج والذي تقرّر توزيعها كما يلي:[23]

* تقديم 65 مليون يورو سنة 2011.

* تقديم 285 مليون يورو سنة 2012.

و قد تحصلت كلن من تونس، مصر، المغرب الأقصى والأردن على "الدعم" المالي للاتحاد الأوروبي الموجه لبلدان جنوب المتوسط في إطار برنامج "الربيع عام 2011، بينما تحصلت بقية البلدان على "الدعم" الموجه لها في إطار هذا البرنامج في العام الموالي (عام 2012).

- إطلاق مفاوضات التوصّل لاتفاقية التبادل التجاري الحرّ،العميق والكامل (ALEAC): ففي ديسمبر 2011،أقرّ الاتحاد الأوروبي بإقامة ما أسماه منطقة التبادل التجاري الحرّ،العميق والكامل (ALEAC)،مع

[19]Union européen, «**le nouvel instrument de la politique européenne de voisinage : un soutien accru aux partenaires de l'UE**», (09/02/2015), pp03-04 : http://www.europa.eu./pressreleaseaction.do ?=memo.

[20]Ibid, p06.

[21]**آلية الجوار للمجتمع المدني**،(2015/02/09)،ص02،في: http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id396type.

[22]European Union, «**EU response to the Arab spring: the spring program**? », (09/02/2015), p01: http: //www .europa.eu/rapid/press-release-memo-11636-en-htm.

[23]Ibid, p03.

بلدان جنوب المتوسط التالية:تونس،مصر،الأردن والمغرب الأقصى،وقد بدأت مفاوضات إطلاق مثل هذه المنطقة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب الأقصى مثلا،انطلاقا من جانفي 2013،وذلك بعد دخول اتفاق تحرير المبادلات التجارية الزراعية و الفلاحية حيّز التنفيذ بين هذين الطرفين بدءا من أكتوبر 2012[24].

والاختلاف الموجود بين منطقة التبادل التجاري الحرّ،العميق والكامل (ALEAC)،وبين منطقة التبادل التجاري الحر الأوروبية – المتوسطية (ZLE) والتي تم إطلاقها في إطار مسار برشلونة بداية من العام 1995،يتمثّل في أنّ الأولى (ALEAC) تعتمد على التحرير التام للمبادلات التجارية في سلعة واحدة أو مجموعة من السلع المعيّنة فقط والمحدّدة سلفا بين الطرفين وبالتالي فالتحرير لا يشمل جميع المبادلات مثل ما تصبوا إلى تحقيقه أوروبا في إطار الثانية[25] (ZLE).

إلا أنّ هذه الإجراءات المالية،الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها الاتحاد الأوروبي حيال بلدان جنوب المتوسط بالانطلاق من عام 2011،في إطار استجابته للتحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط (أحداث ما يعرف بالربيع العربي) تبقى تعاني من عدّة سلبيات جعلتها ناقصة الفعالية على اقتصاديات بلدان جنوب المتوسط وذلك بسبب:

- عدم إشراك بلدان جنوب المتوسط في عملية بناء وبلورة مختلف المبادرات والإجراءات المالية،الاقتصادية والاجتماعية التي بادر بها الاتحاد الأوروبي اتجاه بلدان جنوب حوض المتوسط،وبالتالي فإنّ محتوى هذه المبادرات والإجراءات لا يخدم بالضرورة مصالح وتطلعات وحاجيات بلدان جنوب المتوسط الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما يخدم مصالح ومآرب الجهة الأوروبية التي انفردت بإملائها على بلدان جنوب المتوسط دون إعطائها فرصة التعبير عن حاجاتها التنموية المختلفة.

- تواضع الأغلفة المالية (من منح ، مساعدات ، قروض،...) المرصودة من طرف الاتحاد الأوروبي في مختلف الآليات التي أقرها لبلدان جنوب المتوسط بعد عام 2011 (كآلية الجوار والشراكة غلاف 2011-2013،وغيرها،...) بالمقارنة مع الخسائر الاقتصادية التي خلّفتها أحداث ما يُعرف بالربيع العربي في عديد بلدان جنوب المتوسط، بحيث تشير العديد من الإحصائيات وعلى رأسها إحصائيات صندوق النقد الدولي (FMI) لعام 2012 وحدها،أنّ الخسائر الاقتصادية المتراكمة على المالية العامة (Finance publique) لهذه البلدان بين جانفي 2011 وسبتمبر 2011 فقط، قد بلغت في ليبيا،سوريا،مصر و تونس وحدها ما يتجاوز 55.84 مليار دولار أمريكي في الوقت الذي لا تتعدى فيه الأغلفة المالية الأوروبية المرصودة جميعها لبلدان جنوب المتوسط مستوى 20 مليار يورو على الأكثر.

- تكريس هذه المبادرات والإجراءات الأوروبية الجديدة اتجاه بلدان جنوب المتوسط (سياسة الجوار الأوروبية الجديدة،...) لمبدأ التمييز السلبي،وهو ما ساهم في زيادة تعميق الطابع التفكيكي والتجزيئي الذي يميّز أصلا العلاقات القائمة بين بلدان جنوب المتوسط فيما بينها،إذ أنّ قيام الاتحاد الأوروبي انطلاقا من عام 2011، بمنح مكانة (وضع) "الشريك المتقدم" (Statut privilégié) لتونس والأردن واستثناء بلدان جنوب متوسطية أخرى من نفس الامتياز كالجزائر،مصر وغيرها يؤكّد قيام الاتحاد الأوروبي باستغلال أحداث ما يسمى بالربيع العربي لتكريس المزيد من التفرقة و التشتيت بين بلدان جنوب المتوسط وهو ما يخدم الأهداف الأوروبية الساعية للاستثمار في هذه الأحداث وذلك لفرض أجندتها

[24]Timo BEHR, «Après la Révolution : l'UE et la transition Arabe», **Eclairages**, N°63, Mars 2013, p136-167.
[25]Ibid, p138.

المصلحية على بلدان جنوب المتوسط المفككة والمنقسمة أصلا.

- ثالثا:انعكاسات التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي على العلاقات الأوروبية-المتوسطية:

بعد مرور أربعة سنوات على انطلاق التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011-2015،أخذ يظهر جليا ما تركته من آثار أمنية،اقتصادية وإنسانية على العلاقات بين بلدان ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي يمكن الإشارة إليها على سبيل المثال لا الحصر في العناصر الثلاثة الموالية:

أ- تصاعد النشاطات الإرهابية في بلدان حوض المتوسط وظهور تنظيمات جهادية جديدة:

فمنذ الأيّام الأولى لانطلاق الحِراكات الجماهيرية التي شهدتها غالبية البلدان العربية والجنوب متوسطية أخذ العديد من الباحثين يُحذرون من إمكانية استغلال التنظيمات الإرهابية (تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة،...) لحالة الفوضى والتفكك الأمني الذي نتج عن الاضطرابات السياسية التي رافقت التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط انطلاقا من نهاية العام 2010، لغرض مضاعفة هذه التنظيمات الإرهابية لنشاطاتها وتوسيعها وذلك بالشكل الذي تهدد به السلم والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط .

ففي المغرب العربي (جنوب غرب حوض المتوسط) ومنذ شهر فيفري 2011،أخذت مجموعة من المتغيرات التحليلية الدالة على بدأ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (AQMI) بتفعيل نشاطه ومحاولة تنفيذ أجنداته عبر بثه لشريط مصوّر في فيفري 2011،يَظهر فيه "زعيم" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي آنذاك " عبد المالك دروكدال" وهو يدعوا الشعب التونسي لإقامة دولة على أساس ما يعتبره الشريعة الإسلامية،تكون كجبهة أمامية لمقاومة ما يسميه بالصليبين (الأوروبيين،...) وطردهم من كل بلاد المسلمين حسب تعبيره[26].

وبعد سقوط نظام العقيد الليبي السابق "معمر القذافي".و في ظل غياب تأثير وهيبة الدولة في ليبيا في المرحلة الموالية لسقوط سلطة القذافي السياسية هناك،أخذ السلاح ينتشر بكثرة لدى العائلات والتيارات والأحزاب،بل وأصبحت ترسانة القذافي العسكرية مصدرا لثراء كبير لأمراء الحرب وفي مقدمتها التيارات الإسلامية بمختلف تفرعاتها ، وهو ما أغرى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتتمركز في ليبيا بعد هروب العديد من عناصرها من شمال مالي بجانفي 2013 بعد التدخّل الفرنسي هناك[27].

وقد استغلت عديد التيارات والتنظيمات الجهادية حالة الفوضى الأمنية في ليبيا وغياب الدولة ،لإقامة مراكز تدريب وتجنيد لها هناك،أين تمّ تجنيد آلاف المقاتلين الذين تمّ إرسالهم للقتال بسوريا،العراق كما تمّ تحضير عناصر أخرى لتسريبهم نحو تونس،الجزائر والساحل الإفريقي لتنفيذ هجمات واغتيالات إرهابية،لتصبح بذلك ليبيا مركزا حيويا لتصدير الإرهاب لبلدان حوض المتوسط والساحل الإفريقي في ظل غياب سلطة مركزية قوية في البلاد.

وبالتالي،فإنّ وصول السلاح الليبي لأيدي مثل هذه التنظيمات الإرهابية قد يكون له انعكاسات أمنية بالغة الخطورة على السلم والأمن في بلدان حوض المتوسط،إذ

[26]Jaques FREMEAUX et al, **Menaces en Afrique du nord et au sahel et sécurité global de l'Europe**, Paris, Ellipses, 2014, p28.

[27]أعليّة علاني،«ليبيا والمخاطر الأمنية:صراع الأجنحة ومستقبل الصدام بين حفتر والتيار الإسلامي» ،**مجلة المجلة**،عدد56،القاهرة،سبتمبر 2014 ،ص ص 26-27.

قد تُستخدم ضدّ مصالح الدول الأوروبية في بلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي كتفجير مقرات الشركات الأوروبية النشطة في هذه البلدان،ناهيك عن توظيف البعض من تلك الصواريخ لتعريض الملاحة الجوية والبحرية (الطائرات والسفن الجنوب متوسطية والأوروبية) للخطر (إسقاط الطائرات المدنية اختطافها،...)،أو استعمال هذه الأسلحة لاختطاف السيّاح الأوروبيين وأخذهم كرهائن مقابل دفع الفدية أو قتلهم.

بدليل،أنّه وبين عامي 2011 و 2015 حدثت عديد العمليات الإرهابية في بلدان المغرب العربي والتي استهدفت اغتيال سيّاح غربيين وأوروبيين،إذ أنّه،وفي تونس وبتاريخ 30 أكتوبر 2013 نفّذت أحد التنظيمات الإرهابية بتونس تفجيرا في مركب سياحي بمدينة "المنستير" أدى لمقتل عديد السيّاح الأوروبيين،وفي 22 سبتمبر 2014،قامت أيضا جماعة إرهابية (والمسماة جند الخلافة في أرض الجزائر) باختطاف وقتل سائح فرنسي (ارفي جوردال) في جبال جرجرة الواقعة بين ولايتي تيزي وزو والبويرة شمال الجزائر ،وفي شهر مارس 2015 قُتل 17 سائح غربي وأوروبي في عملية احتجاز للرهائن بمتحف "باردو" وسط العاصمة التونسية[28].

وهكذا،تحصي البلدان المغاربية وذلك حتى كتابة هذه الأسطر على الأقل،و بالإضافة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والفروع المرتبطة به،عديد التنظيمات الإرهابية الأخرى والتي برزت للوجود بعد نهاية العام 2010،على غرار تنظيم "غرفة عمليات ثوار طرابلس"،والذي يسيطر على العاصمة الليبية طرابلس ويعتقد أنّه من يقف وراء عملية اختطاف رئيس الوزراء الليبي الأسبق "علي زيدان"،"كتيبة شهداء 17 فبراير"،"كتيبة رأف الله السّحاتي"،إمارتا " درنة وبرقة" الإسلاميتين وهما جماعتين جهاديتين تسيطران على مدينتي "درنة" و"برقة" في الشرق الليبي،"كتيبة شهداء أبو سليم " إضافة "لجماعة تحكيم الدين" والتي تأسست العام 2013 بمدينة بنغازي الليبية[29].

أمّا بالنسبة لجماعة "أنصار الشريعة"والتي تأسست العام 2012، والتي ينسب لها قتل السفير الأمريكي بليبيا،فتتمركز عناصرها أساسا في مدن "درنة" ،"بنغازي"،"طرابلس" ،أجدابيا" ،و "سرت" بليبيا وتضم الجماعة في صفوفها عناصر مغاربية وأفريقية،وفي شهر ماي 2014،أعلنت هذه الجماعة توحيد نشاطاتها وهياكلها مع فرع جماعة "أنصار الشريعة" النشطة بتونس. ولقد تصادفت عملية الانتشار السريع لعناصر هذه الجماعة (أي أنصار الشريعة)،مع فترة "الارتخاء" الأمني التي شهدتها تونس في عهد حكومة "الترويكا" بقيادة حركة النهضة الإسلامية التي كانت تشجّع رموز "جماعة أنصار الشريعة" في العام 2012 على المشاركة العلنية في العملية السياسية بدعوى تطويعهم ونزع راديكاليتهم[30]،كما استفادت كذلك هذه الجماعة من فترة حكم الإخوان المسلمين بمصر بين العام 2012 لغاية جويلية 2013،مما سمح لها (أي أنصار الشريعة) بالتوسّع شرقا وربط علاقات مع تنظيم "أنصار بيت المقدس" الارهابي، النشط في شبه جزيرة سيناء المصرية والذي قتل عشرات الجنود المصريين هناك بين العام 2012 و 2015 على الأقل.

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أنّ هنالك تناقض أوروبي في طريقة التعامل مع التنظيمات الإرهابية النشطة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط،إذ أنّه ولغاية العام 2014 تاريخ الإعلان عن تشكيل "تحالف

[28]Mourad KEZZAR, «Tourisme maghrébin face à la menace terroriste», **Journal LIBERTE**, N°6881, 29 Mars 2015, p06.

[29]أعليّة علاني، مرجع سابق، ص 10.

[30]Jean Pierre ESTIVAL**, l'Europe face au printemps arabe : de l'espoir à l'inquiétude**, Paris, l'harmattan, 2014, pp65-66.

دولي" تشارك فيه البلدان الأوروبية لضرب التنظيمات الإرهابية المتواجدة في كلن من سوريا والعراق وعلى رأسها تنظيمي "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) و"جبهة النصرة".كانت أوروبا وفي الوقت الذي تُعلن فيه العداء المطلق للجماعات الإرهابية المنطوية تحت لواء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (AQMI)، وغيرها،والنشطة في بلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي ،نجد أنّها وعلى نقيض هذا ساهمت ولو بطريقة غير مباشرة وغير علنية في نمو وتطوّر العديد من التنظيمات الإرهابية في سوريا بين العامي 2011 و 2014 وفي مقدمها "داعش" و"جبهة النصرة" بدعوة أنّهما تنظيمان يشاركان في قتال الحكومة السورية (أي لهما نفس العدو)،وبالتالي لا ضير في غض البصر عنهما،وهذا حتّى تاريخ استنتاج الأوروبيين بداية نمو خطر التنظيمات الإرهابية في سوريا ووصولها لتهديد الأمن القومي والمصلحي الأوروبي (تجنيد أوروبيون للقتال ضمن تنظيم الدولة الإسلامية،القيام ببعض العمليات الإرهابية داخل أوروبا،عودة بعض مقاتلي تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة من سوريا والعراق للبلدان الأوروبية التي ذهبوا منها،وبالتالي تصاعد خطر إمكانية تشكيلهم لخلايا إرهابية داخل أوروبا لاستهداف الأمن الأوروبي...) وهو ما قادهم لتغيير موقفهم من تنظيمي الدولة الإسلامية و جبهة النصرة واتخاذ قرار المواجهة معهما بعد العام 2014.

ب.تزايد التبعيـة التجارية الجنوب متوسطية لأوروبـا:

بفعل انعدام قاعدة صناعية وزراعية متطورة ونشطة في معظم بلدان جنوب المتوسط (ضعف البنى التحتية الصناعية والزراعية وحتّى الخدماتية،قلة الإنتاج الصناعي والزراعي، قلة استخدام التكنولوجيا في الميدان الصناعي والزراعي،...)، فقد مثّل هذا الوضع أحد العوامل التي قادت لميلاد علاقة تبعية اقتصادية لبلدان جنوب المتوسط اتجاه أوروبا،إذ أنّه وبسبب التخلّف الصناعي ،الزراعي والتكنولوجي الذي تعاني منه هذه البلدان ،فقد تحوّلت لكيانات مفتقدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم حاجاتها الصناعية ،الغذائية والزراعية،بدليل أنّ بعض الدراسات على غرار تقرير "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (PNUD) لعام 2014،يشير لكون أنّ 70% من السعرات الحرارية التي يستهلكها الفرد الواحد في بلدان جنوب المتوسط يتمّ استيرادها من الأسواق الأجنبية[31].

هذه الوضعية أدركتها ووعتها البلدان الأوروبية والتي حرصت على الدوام لاستغلالها (هذه الوضعية) لما يؤدي لبناء علاقات تجارية أوروبية – متوسطية تقوم على طابع عمودي (Vertical)،لصالح الطرف الأوروبي،وهذا عبر عدّة أدوات اقتصادية ،قانونية، سياسية وجيوسياسية حاولت أوروبا استغلالها لجعل بلدان جنوب المتوسط ملحقا تجاريا وسوقا لصبّ منتجاتها المختلفة دون قيود ، ومن أبرز هذه الأدوات نجد اتفاقيات "الشراكة" الثنائية والتي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع كل دولة جنوب متوسطية على حدى انطلاقا من عام 1995 (في إطار مسار برشلونة)،هذه الاتفاقيات الثنائية التي راعى فيها الجانب الأوروبي بنائها وتأسيسها على الفلسفة القانونية والتجارية التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وهو ما يعني أنّ بلدان جنوب المتوسط مجبرة بقوة نصوص اتفاقيات الشراكة التي أمضتها وصادقت عليها مع الطرف الأوروبي على منح المنتجات المختلفة التي يُصدّرها الاتحاد الأوروبي نحو هذه البلدان نفس الامتيازات التجارية التي تمنحها البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لمنتجات بعضها البعض.

هذا الوضع،أدى لارتفاع منسوب التبعية التجارية لبلدان جنوب المتوسط لأوروبا خاصة منها البلدان المغاربية،حيث تشير الإحصائيات التجارية المختلفة،إلى

[31] Jean louis REIFFERS, «**Note sur le commerce euro-méditerranéen**», (12/05/2015), p17 : http://www.euro-med .blog.fr/spot/euromed-trib00760808.

أنّ ما يقارب 70% من مجموع قيمة الواردات التجارية لبلدان جنوب المتوسط تأتي من بلدان الاتحاد الأوروبي،رغم المنافسة الدولية المتصاعدة في هذا المجال على بلدان جنوب المتوسط من قوى اقتصادية تقليدية (كالولايات المتحدة الأمريكية،كندا،...) أو صاعدة كالصين، روسيا الاتحادية، الهند، البرازيل،...)، إلاّ أنّ الطرف الأوروبي ظلّ يقاوم هذه المنافسة مستغلا جميع الفرص السانحة أمامه للحفاظ على مكانته التجارية في بلدان جنوب المتوسط[32]. ومن هنا مثّلت التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط (أحداث ما يسمى بالربيع العربي) بالانطلاق من سنة 2011 فرصة جوهرية لها (لأوروبا) استغلتها لمحاولة الإبقاء على مكانتها التجارية في بلدان جنوب المتوسط بل وتعميقها أكثر.

فبالتوازي مع عديد الخطط السياسية الانتقالية التي قامت بعض حكومات بلدان جنوب المتوسط بتبنيها بعد عام 2011،قامت كذلك العديد من هذه الحكومات بتبني إجراءات اقتصادية واجتماعية عاجلة تهدف في الأساس لتحسين المستوى المعيشي في بلدان جنوب المتوسط بهدف تأمين أقصى درجة ممكنة من السلم الاجتماعي في هذه البلدان وذلك عبر توفير الحكومات هناك لمختلف المتطلبات الغذائية والسلعية لسكانها وذلك لتهدئة الجبهة الاجتماعية،غير أنّه وبسبب افتقار هذه البلدان وكما تعرضنا له سابقا لشبكة صناعية،زراعية وتكنولوجية قادرة على تأمين حاجات مجتمعاتها المختلفة (الاستهلاكية،...) اضطرّت للتوجّه نحو الأسواق الخارجية لتأمين هذه الحاجات[33].

وبما أنّ البلدان الأوروبية وبفعل عوامل كثيرة منها القانونية والاقتصادية (مثل اتفاقات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط) والجغرافية (القرب الجغرافي بين بلدان جنوب المتوسط وأوروبا) والتاريخية وجدت نفسها المستفيد الأساسي (أي أوروبا) تجاريا من التحولات في جنوب المتوسط (أحداث ما يعرف بالربيع العربي)،إذ أنّ بلدان جنوب المتوسط (مثل الجزائر) سارعت للسوق الأوروبية (كالسوق الفرنسية) انطلاقا من عام 2011 للتزوّد بمختلف حاجاتها الاستهلاكية وهو الوضع الذي قاد لتنامي التبعية التجارية لبلدان جنوب المتوسط لصالح أوروبا بعد مرحلة ما يسمى بأحداث الربيع العربي[34].

ج.تصاعد ظاهرة الاتجار غير الشرعي بالبشر من بلدان جنوب المتوسط نحو أوروبا:

لقد ساهمت التحولات السياسية الجديدة (أحداث ما يعرف بالربيع العربي) في تصاعد وتوسّع ظاهرة الاتجار غير الشرعي بالبشر من بلدان جنوب المتوسط والساحل الإفريقي نحو البلدان الأوروبية[35]،إذ أنّه وبعد التدخّل العسكري المباشر في ليبيا وغير المباشر في سوريا،أحصت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر عام 2014 ،أنّ نسبة هامة من أطفال ونساء كلن من ليبيا وسوريا إضافة لنسب من اللاجئين الفارين من الحرب في هذين البلدين يتمّ استغلالهم كسلعة للمتاجرة بهم في السوق الدولية غير الشرعية لما يعرف بالنخاسة[36] (الاتجار بالبشر)،حيث تشير الإحصائيات المقدمة من طرف هذا التقرير السابق الذكر، إلى أنّه يتمّ سنويا إحصاء حوالي 1240 طفل مُهرّب من ليبيا وسوريا وحدهما (دون بلدان الساحل الإفريقي وخاصة منها مالي التي شهدت بدورها منذ

[32] Jean louis REIFFERS, op.cit, pp20-21.

[33] Fayçal ABDELAZIZ, «Le point sur la situation économique dans la région Moyen-Orient et Afrique du nord», **L'actuel international**, N°136, mars 2012, p40.

[34] Ibid, p42.

[35] Hala NAUFAL, «La situation des réfugiés et travailleurs syriens au Liban suite aux soulèvements populaires en Syrie», **Sociopolitique**, N°73, Juin 2014, p14.

[36] Emilie DERENNE, «Le trafic illicite de migrants en Méditerranée : Une Menace criminelle sous contrôle » **Collection Etudes**, N°2265, Février 2013, p17.

2012 حرب انفصالية في شمال البلاد تبعها تدخّل فرنسي انطلاقا من جانفي 2013).أين يتمّ نقلهم بطرق مختلفة (بحرا وبرا) عبر الحدود مع تركيا باتجاه دول البلقان الأوروبية خاصة بلغاريا ،ألبانيا وغيرها نحو اليونان التي تعاني قوانينها من ثغرات مختلفة تسمح بمنح الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المختلفة النشطة رسميا في ميدان رعاية الأطفال اليتامى والمجهولي النسب والعائلة وكذا أطفال ونساء المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة داخلية وإقليمية (مثل ما هو الوضع عليه في ليبيا،سوريا،... منذ العام 2011) تصاريح رسمية (Autorisations) تسمح بنقل هؤلاء (الأطفال، النساء،...) للوجهة التي تراها هذه الجمعيات والمنظمات "الأنسب" إليهم،ما جعل منظمات من نظير "سفينة نوح" (Arche de Noah) غير الحكومية ذات الأصول الفرنسية تُحوّل نشاطها باتجاه بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط بعد العام 2011 ،وهذا بعد أن كانت تركز سابقا على "رعاية" الأطفال في جنوب السودان وإقليم "دارفور" السوداني أين أصدرت الحكومة السودانية قرارا بمنع نشاط هذه المنظمة في السودان بعد اتهامها بتهريب أطفال "دارفور" نحو "التشاد" لبيعهم لعائلات أوروبية وغيرها مقابل مبالغ مالية محدّدة[37].

الخاتمة:

من خلال ما سبق التطرق إليه،نستنتج أنّ الحِراكات الجماهيرية التي انطلقت في عديد بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط مع نهاية العام 2010،وذلك للمطالبة بتغيير الأوضاع السياسية،الاقتصادية والاجتماعية المزرية القائمة هناك (الديمقراطية،التنمية،تحسين المستويات المعيشية،...)،قادت لظهور مجموعة من التحولات السياسية التي لا تعبّر بالضرورة عن تَحقّق طموحات الجماهير المفجرة للأحداث هناك أوّل مرّة،إذ أنّه وبالنظر للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة العربية والجنوب متوسطية في خارطة المصالح الدولية ،سارعت القوى العظمى العالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وبلدانه(خاصة منها فرنسا) للاهتمام بهذه التحولات العربية والجنوب متوسطية الجديدة والتدخّل فيها بغية تحويلها عن مسارها الأصيل،من خلال لعبه لدور سياسي،عسكري،اقتصادي وإنساني ضَمِن عبره استرجاع هذه التحولات والدفع بها في الاتجاه الذي يخدم استمرار الطابع العمودي وغير التوازني الذي يخدم الطرف الأوروبي في علاقاته مع بلدان جنوب المتوسط ،وهو ما ظهر جليا في أولى الانعكاسات الاقتصادية والتجارية ، للتحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط والتي (أي هذه التحولات) ساهمت في تعميق التبعية الاقتصادية عموما والتجارية خصوصا لبلدان جنوب المتوسط اتجاه أوروبا.

ومن هنا، أخذت الأوضاع العامة (الأمنية ،السياسية ،الاقتصادية، وغيرها...) والتي رشحت عن التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط ،تشير وبقوة لسيناريو مستقبلي تقوم فيه العلاقات الأوروبية – المتوسطية على أسس غير متوازنة لصالح الطرف الأوروبي الذي سيواصل العمل من خلال استغلال هذه التحولات على استكمال بناء ميزان قوى أوروبي – متوسطي تميل فيه الكفة للجهة الأوروبية في جميع المجالات وعلى رأسها خاصة المجال الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- قائمة المراجع العربية:

- الدوريات العلمية:

[37] Philippe CHASSAGNE, «La corruption, Condition essentielle du trafic des être humains», **Confluences méditerranée**, N°42, Eté 2014, p71.

1.أفاية محمد نور الدين .«القوى الاجتماعية للثورة»المستقبل العربي،عدد 398 .أفريل 2012.

2.حسيب خير الدين .«حول الربيع العربي:الدروس المستفادة»،المستقبل العربي،عدد 382 . أفريل .2012.

3.(ـ/ـ) . «الربيع العربي:نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل»، المستقبل العربي. عدد 39 .أفريل 2012.

4.شريف عابدين. « الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية»، دراسات شرق أوسطية، عدد50. 2012.

5. أعليّة علاني.«ليبيا والمخاطر الأمنية:صراع الأجنحة ومستقبل الصدام بين حفتر والتيار الإسلامي» ،مجلة المجلة،عدد56 ،سبتمبر 2014.

- المصادر الإلكترونية:

1. خليل سامي أيّوب،موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية،(15/12/2014).ص05.في:
http://www.ahiwar.org.unknown.html

2. آلية الجوار للمجتمع المدني،(2015/02/09).ص02.في:

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id396type.

- قائمة المراجع الأجنبية:

-Livres :

1. ESTIVAL Jean Pierre, l'Europe face au printemps arabe : de l'espoir à l'inquiétude, Paris , l'harmattan, 2014.

2. Jaques FREMEAUX et al, Menaces en Afrique du nord et au sahel et sécurité global de l'Europe, Paris , Ellipses, 2014.

3. KHADER Bichara, Le printemps arabe : un premier bilan, Paris, syllepse, 2012.

-Périodiques :

1. ABDELAZIZ Fayçal, «Le point sur la situation économique dans la région Moyen-Orient et Afrique du nord», L'actuel international, N°136, mars 2012.

2. BEHR Timo, «Après la Révolution : l'UE et la transition Arabe», Eclairages, N°63, Mars 2013.

3. CHASSAGNE Philippe, «La corruption, Condition essentielle du trafic des être humains», Confluences méditerranée, N°42, Eté 2014.

4. DERENNE Emilie, «Le trafic illicite de migrants en Méditerranée : Une Menace criminelle sous contrôle » Collection Etudes, N°2265, Février 2013.

5. EL FASSI Ayoub, «La transition Démocratique, conception à revisiter : le cas du Maroc», Revue marocain de sciences politiques, N° :01, Maroc, hiver 2011.

6. Bichara KHADER, «Libye : le contre paradigme d'une révolution heureuse», Alternatives sud, N°19, 2012.

7. NAUFAL Hala, «La situation des réfugiés et travailleurs syriens au Liban suite aux soulèvements populaires en Syrie», Sociopolitique, N°73, Juin 2014.

-Journaux :

1.Mourad KEZZAR, «Tourisme maghrébin face à la menace terroriste», Journal LIBERTE, N°6881, (29 Mars 2015).

-Sources électroniques :

1. RASTOIN Jean louis, «Comment relancer l'économie des pays sud-méditerranéens en transition ?», (12/05/2015) , pp05-06 : http://www.femise.net/a2013/p26/ comment-relancer- l'économie- des- pays sud-méditerranéens .pdf.

2. Jean louis REIFFERS, «Note sur le commerce euro-méditerranéen», (12/05/2015), p17 : http://www.euro-med .blog.fr/spot/euromed-trib00760808.

3. European Union, «EU response to the Arab spring: the spring program? », (09/02/2015), p01: http: //www .europa.eu/rapid/press-release-memo-11636-en-htm.